

١٩٨٨/٧٤ - دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يعيد تأكيد قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول /
ديسمبر ١٩٨٦ بشأن دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية ،

واد يسلم بمسؤولية المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة ، في ان
يعمل ويشجع على ايجاد بيئة اقتصادية دولية عادلة تدعم تنمية البلدان النامية ،

واد يضع في اعتباره ان تشجيع منظمي المشاريع الوطنيين والنهوض بهم يحتاج
إلى عملية دينامية لتكوين رأس المال في البلدان النامية ، وهي عملية تتعلق بما
يتاح لتلك البلدان من موارد مالية وتقنية وفرص أوسع للوصول إلى الأسواق ،

واقتنياعا منه بأن تنظيم المشاريع عنصر هام في التنمية الاقتصادية
والاجتماعية وأن منظمي المشاريع في القطاعين العام والخاص يمكنهم القيام بدور هام
في تعبئة الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ،

واد يدرك أن كثيرا من البلدان تسعى حشيا إلى تشجيع وتعزيز وتحسين فعالية
منظمي المشاريع الوطنيين في توسيع وتحديث القدرات الانتاجية ، لا سيما عن طريق
زيادة الانتاجية والقدرات التكنولوجية ، وفي الاسهام بشكل عام في عملية التنمية ،

واد يضع في اعتباره انه ينبغي توخي النهوض بمنظمي المشاريع الوطنيين
وباسهامهم الايجابي في عملية التنمية في إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية
والاجتماعية الشاملة لكل بلد وفقا لنظامه الاقتصادي والاجتماعي ووفقا لما ينفرد به
من أهداف واحتياجات وظروف ،

واد يسلم بالدور الهام الذي يستطيع منظمو المشاريع الوطنيون في جميع
البلدان القيام به في التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي ، وفي ايجاد مصادر
جديدة للعمالة وفي زيادة فعالية الاستفادة من الموارد البشرية ، وفي احتياز
تقنيات جديدة ،

واد يسلم أيضا بأهمية دور الحكومات في تعزيز تنمية نشاط منظمي المشاريع
الوطنيين ،

واد يدرك كذلك أن أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة تتطلع حاليا بأعمال
في هذا الميدان ،

واد يلاحظ عمل المنظمات غير الحكومية الناشطة في تعزيز نشاط منظمي المشاريع
الإيجابي في البلدان النامية المعنية ،

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام (٥٠) ،

٢ - يرجو من الأمين العام ، الاضطلاع بدراسة عن التدابير التي ترمي إلى
تعزيز إسهام منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، مع
مراجعة الحاجة إلى بيئة اقتصادية دولية إيجابية والتركيز على ما يلي :

- (أ) تجربة البلدان المتقدمة والنامية في إنشاء إطار قانونية وتقنية
ومالية تفضي إلى الإسهام الإيجابي من منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية ؛
(ب) البرامج الرامية إلى مساعدة منظمي المشاريع على تحقيق زيادة فرص
الوصول إلى التمويل المحلي والدولي في البلدان النامية ؛
(ج) تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي من جانب البلدان المانحة
المعنية إلى الأنشطة الهدافة إلى تعزيز مهارات منظمي المشاريع في البلدان النامية
المعنية ؛
(د) احتياز ، ونشر ، وایجاد ، وتطوير ، التكنولوجيات في أنشطة منظمي
المشاريع الوطنيين ، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة ؛

٣ - يرجو من الأمين العام تضمين التقرير المطلوب في الفقرة ٤ من هذا
القرار ، فرعا عن العوامل الدولية التي تؤثر في نمو المؤسسات في البلدان النامية
وفي قدرتها على المنافسة ، بما في ذلك فرص الوصول إلى أسواق أوسع ؛

٤ - يرجو أيضاً من الأمين العام أن يعد ، مع تفادي الإزدواج وفي حدود
الموارد القائمة ، تقريرا عن القضايا التي تتناولها هذا القرار يُقدمه إلى الجمعية
العامة في دورتها الخامسة والأربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الجلسة العامة ٤١

٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨